الأهرام

المصدر: الوطن

التاريخ : ١٣ مايو ٢٠٠٢

ستترك لهم حرية اختيار البلد من بين الدول التي عرضت استضافتهم

موراتينوس: المبعدون ليسوا معتقلين وسيسمح لذويهم بزيارتهم

بروكسل: فكرية أحمد

يبحث الاتحاد الأوروبي اليوم مطلب المبعدين الفلسطينيين الـ13 بسماح الدول الأوربية التي تستضيفهم بدخول أفراد من أسرهم وذويهم لرؤيتهم في منفاهم الاختياري، وألا تدع الفرصة لإسرائيل لإغلاق باب السماح لذويهم للسفر والعودة بحرية إلى الأراضي الفلسطينية.

وأكد دبلوماسي وثيق بشؤون العلاقات الخارجية الأوربية أن الاتحاد الأوروبي سيوافق على هذا المطلب تحت إطار لم الشمل العائلي للفلسطينيين، كما أن ميجيل أنخيل مورتانيوس المبعوث الأوروبي للسلام قد أبدى موافقة الاتحاد الأوربي على ترك حرية الخيار للمبعدين باختيار الدولة الأوروبية التي تستضيفهم من بين الدول الأوروبية الأربع التي يرجح اتفاق الاتحاد الأوروبي عليها وهي إسبانيا، اليونان، إيطاليا، بلغاريا، كما ستترك البلدان المضيفة الحرية لمن يرغب بإكمال دراسته. وأكد المصدر أن نشاط المبعدين السياسي وتحركاتهم سيظل تحت المراقبة الأمنية، وذلك تماشياً مع إجراءات مكافحة الإرهاب التي تقرها الدول الأوروبية تلافيا لقيام المبعدين بأية أنشطة أو اتصالات تضع الدول الأوروبية في حرج مع التزامها تجاه إسرائيل، خاصة أن الاتحاد الأوروبي رفض مطلب إسرائيل باعتقال المبعدين أو محاكمتهم كإرهابيين كما تطلب إسرائيل، كما ستسمح الدول المضيفة بحرية التحرك المالي للمبعدين عبر حساباتهم المصرفية. ولكن أيضاً تحت الشروط التي تفرضها مصارف الاتحاد الأوروبي في التقصي عن مصدر أية مبالغ مالية كبيرة يمكن أن تصل إليهم في الخارج. وكان مورتانيوس قد أكد إبان لقائه مساء أول من أمس مع المبعدين الفلسطينيين أنهم غير معتقلين، وأبدى تفهمه لاستياء الفلسطينيين من الحراسات الأمنية المكثفة عليهم في الفندق الذي يقيمون فيه، وأكد لهم أن هذه الحراسات هدفها تأمينهم وليس معاملتهم كمساجين. وبحث مورتانيوس مع الفلسطينيين بوجود السفير الفلسطيني في قبرص سمير أبو غزالي مطالبهم، وعلى رأسها ضرورة فتح أبواب البلدان الأوروبية لذويهم وأسرهم، وحرية ممارستهم لحياتهم الشخصية من استكمال للتعليم أو النشاط في مجال أعمالهم الحياتية ضمن أبناء الجاليات الفلسطينية في هذه البلدان. ورفض مورتانيوس بناء على الموقف الأوروبي مطلب المبعدين في أن يكونوا معا داخل أي بلد أوروبي، وأكد لهم استحالة هذا الطلب لاعتبارات أمنية، حيث سيتم تقسيمهم إلى مجموعات تضم كل واحدة اثنين أو ثلاثة أشخاص توزع على الدول الأوروبية الأربعة، هذا في الوقت الذي أرسلت فيه حكومة تل أبيب للاتحاد الأوروبي قائمة اتهامات مزعومة ضد الفلسطينيين المبعدين، وهي اتهامات لم يتم إرفاقها بأية أدلة، بل جاءت فيما يشبه ورقة إدانة الاستناد إلى أسباب واقعية، وهي الأسباب الإسرائيلية التي كانت وراء إبعادهم. وأكد المصدر الدبلوماسي الأوروبي أن الدول الأوروبية المضيفة ستضع في اعتبارها الاتهامات الإسرائيلية لكنها لن تعامل المبعدين على أساسها، بل هناك توقعات بأن يعود الفلسطينيون لفلسطين بعد فترة غير محددة من هدوء الأوضاع، فالعائق الوحيد الذي يقف أمام إمكانية عودتهم هو تحكم إسرائيل في الحدود والمداخل الفلسطينية وإن الاتحاد الأوروبي وافق على استقبالهم بغية التهدئة وحل أزمة الحصار على كنيسة المهد، لكن بقاءهم لن يطول في الخارج، وعودتهم مرهونة بعودة هيمنة السلطة الفلسطينية على مقاليد الأمن الداخلي.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية